الشيخ خالد الجراح خلال الجلسة

سعدون حماد

راكان النصف ومحمد الدلال وأسامة الشاهين

عسكر العنزي ومحمد الجبري

فهد الشعلة ود.خالد الفاضل وخالد الروضان ود.عودة الرويعي والشيخ ناصر صباح الأحمد

الشيخ خالد الجراح والشيخ د.باسل الصباح وأنس الصالح ود.فهد العفاسي ومحمد الجبري

الطبطبائي: لا بد من تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.. فقد عفى عليها الزمن

عبدالصمد: لجنة الميزانيات عقدت 71 اجتماعاً وقدمت 20 تقريراً للمجلس

فيصل الكندري

علي الدقباسي

د.عادل الدمخي

حمدان العازمي

صلاح خورشيد

بتأجير بعض مرافقها للقطاع الخاص بدلا من الصرف «من لحم الحي».

مازال الهدر مستمرا ولن نبصم على الميزانية ولن نوافق عليها وإذا الحكومة تأتي بكاملها لكي تعجل التصويت فلتتحمل مسؤوليتها أرجو أخذ ملاحظاتنا.

نريد من ديوان الخدمة المدنية وضع يده على الوظائف حتى لا تكون مفتوحة لغير الكويتيين.

● عادل الدمخي: هناك أخطاء تتكرر وعندما نحاسب الوزير لا يتخذ النواب موقفا، والوكلاء يكون لديهم نفس الأخطاء فنحاسب مَنْ؟! لابد أن يكون هناك تفعيل للدور الرقابي، لكن للأسف ليس لها صدى.

هناك بعض الوزارات المترهلة واصطدم ذلك بجهاز تنفيذي غير قادر على التنسيق بينها، وعندما نحاسب المسؤول تقولون حولوه إلى «الدستورية» أو «التشريعية» لذلك نحن عاجزون عن تطبيق الشيء الصحيح في الميزانية.

المشكلة في الإدارة وفي التنسيق بين الجهات الحكومية وداخل مجلس الوزراء.

● محمد الدلال: الذين يعملون ويجتهدون يشكرون على دورهم ومازال موضوع الاختلاف بين مجلس الوزراء والديوان ومجلس الوزراء يميل الى الجهة الحكومية ويجب التخفيف من الملاحظات والمخالفات.

وأشكر لجنة الميزانيات على عدم الموافقة على ميزانية هيئة الزراعة ومئات الملايين تدفع لهذه الهيئة. وهناك تزوير في التسجيل ونقل القيود الانتخابية عن طريق البطاقة المدنية.

● صلاح خورشيد: مشروع محطة الزور كلف الدولة 452 مليون دينار وما فائدة هذا المشروع ونحن نتحدث عن قضايا محددة وحتى لم يتم تعيين مواطنين بهذا المشروع والمفترض هيئة الشركة تبحث عن إيراد للدولة ولكن للأسف لم تقم بهذا الأمر حتى الآن، وهناك ملاحظات على هيئة مكافحة الفساد وتم تحويل بعض القيادات الى النيابة دون التحقيق معهم.

● صفاء الهاشم: هناك سلوكيات مشتركة في إدارات الهيئات، فساد ومحسوبية وتعيينات باراشوتية ولعب بالأموال العامة، مدراء غير أكفاء لإدارة هيئات مثل هيئة طباعة القرآن.

ـ هيئة الشراكة عندها بوقة عودة اسمها «النفايات الصلبة» بقيمة مليار دينار وفي أبوظبي كلفته 270 مليونا، ونحن عندنا لم ير النور.

ـ خلال السنوات الـ 25 المقبلة هيئة الشراكة تكون ضمنت لنفسها حصة ثانية بمعنى أن تكون ميزانيتها سارية بدون مشاريع وهم «قاعدين» في مكاتبهم.

ـ هيئة البيئة سيئة فمجلس إدارة صندوق حماية البيئة خصص مكافآت وإلى اليوم لم يتبين السند الحكومي لتشكيل مجلس الإدارة، و63٪ من ملاحظات الهيئة لم تتم تسويتها.

ـ الرسالة لك يا حكومة اذا كنت تريدين الاستثمار في الهيئات فلتراقبي وتتابعي مجالس إداراتها.

● يوسف الفضالة: هناك قاسم مشترك وهو الرقابة المالية للجنة الميزانية، ولكن هناك أمورا تفصيلية تدخل في الهيئات ولا يكون هناك مراجعة عليها، وهناك إشكالية مالية وفي الميزانية في هذه الهيئات وأخطر ما في الموضوع أن هناك أمورا لا يتم التطرق لها

■ الدلال: نشكر لجنة الميزانيات على رفضها ميزانية هيئة الزراعة .. وهناك تزوير في التسجيل ونقل القيود الانتخابية
■ خورشيد: مشروع محطة الزور كلّف الدولة 452 مليون دينار دون فائدة ولم يتم تعيين مواطنين في هذا المشروع

وتصرف لها الميزانية.

يجب إيقاف ميزانية الهيئة العامة للمعلومات المدنية إلا بعد حل موضوع تزوير إرادة الأمة والإرادة الشعبية عن طريق نقل قيود الناخبين، يتم وضع استراتيجية لتزوير الإرادة وإيصال مجموعة من المرشحين لخطف القرار الشعبي. ونقل أصوات الى دوائر جديدة لإنجاح مرشحين معينين وحصل تحقيق في الهيئة والى الآن لم يتم شطب المحولين.

أحد الأعضاء الموجودين في الدائرة محول أكثر من 3000 شخص ومرشح قادم جديد محول أكثر من 2000 صوت محاولة منهم في إيصال مرشحين بعينهم.

المطلوب من اللجنة مناقشة هذه الأمور الفنية لأن اللجنة تراقب ميزانية هيئة المعلومات المدنية، ولكن هناك غايات حقيقية من وراء صرف الأموال وإن لم تأت بثمارها فلا يفترض صرفها.

يتم التلاعب والتزوير في الهيئة باعترافها.

● خليل عبدالله: نحن نسيّر المركب ولا نوجه المركب، الميزانية المقدمة غير مرتبطة بالخطط الانمائية السابقة، «وين رايحين» كنت أتمنى وجود النائب الأول الذي خرج قبل قليل ما هي تحدياتنا هل هي أمنية، اجتماعية؟ هل مخرجات التعليم قادرة على تطوير البلد وتلبي احتياجات البلد؟

هناك ملايين الملايين تصرف على هيئة الزراعة ومن أجل الأمن الغذائي، واذا تسكرت الحدود وكل احتفظ بموارده، فهل نحن قادرون على تأمين انفسنا غذائيا، كم تمرة وجلاس لبن فقط.

الحقوا على الدولة بإقرار قانون القياديين.

● عبدالله فهاد: خطط التنمية غير موجودة غير في رؤوس من يضعونها فهي بعيدة كل البعد عن الواقع الذي نعيشه، العنصر الوطني غير مهتم به في الميزانيات.

هناك ترهل إداري خطير وكأن الجهات عزبة لكل مسؤول فيها، هذا ينم عن أن هذه الكوكبة من الصف الأمامي غير متجانسة وغير متضامنة ولا توجد رؤية حقيقية.

هناك 63 مرتبة وظيفية برتبة وزير فمن يحاسبهم لو كانوا عندنا في القاعة كنا حاسبناهم.

البلدية شهدنا فيها تحسنا في الفترة الماضية، وهناك تشوينات والمعركة التي خاضتها البلدية ضد المتنفذين والوافدين وهي حررت كثيرا من أراضي الدولة وكذلك الطفرة الالكترونية في البلدية نشيد بها.

أستغرب من أن الحكومة عاجزة عن تسيير بعض الأمور مثل النفايات الصلبة، وأشد على أعضاء لجنة الميزانيات برفض هذا المشروع الذي يكلف الدولة 880 مليون دينار على مدار 25 سنة.

البيئة وافقت مشكورة على محطات المعالجة الموجودة على جون الكويت وهناك خطوات حثيثة لإقرار المشروع ونرى تطورا للهيئة العامة للبيئة.

هيئة الشراكة قصورها واضح ويدور بأدوار غير منطقية.

● صالح عاشور: نناقش اليوم لمدة ساعة 16 ميزانية لجهة مستقلة غير كاف وهناك نوعان أولها لغة الارقام والثاني مناقشة سياسية.

هناك 3 جهات لم توافق عليها اللجنة لأنها أخفقت في تحقيق أهدافها.

هيئة الشراكة صرفت 3 ملايين دينار ونفذت مشروعا واحدا فقط وهو محطة الزور وكلف الدولة 452 مليونا ولم تخفض التكاليف على الدولة، والهيئة تضغط على مجلس الوزراء للموافقة على المشروع بغض النظر عن موافقة ديوان المحاسبة.

هذه الهيئة لا تعرف معنى الشراكة ولا تعرف الهدف الأساسي من إنشائها الذي هو يهدف الى رفع كفاءة الجهات.

ديوان المحاسبة بخصوص النفايات الصلبة تم عرضه 3 مرات على ديوان المحاسبة ولم يوافق بسبب 9 أسباب رئيسية منها أنه سيتسبب في عبء مالي على بلدية الكويت ويحمل الدولة أعباء إضافية لصالح المستثمر وليس المشروع وهو لن يحقق أي إيرادات للدولة.

أحمل الوزير المسؤول عن هيئة الشراكة مسؤولية عدم تنفيذ أي مشروع أو موافقة مجلس الوزراء على مشاريعها بالمخالفة لديوان المحاسبة.

● عبدالكريم الكندري: الكل متفق على أن هناك هيئات تعمل بدون رؤية أو نهج وان هناك مخالفات لقرارات مجلس الوزراء بترشيد الإنفاق وإذا استجوبنا رئيس الحكومة أحلتموه للتشريعية، ألم تسألوا أنفسكم بأن هناك تناقضا بين أنفسكم؟

د.حامد العازمي

د.نايف الحجرف وماجد المطيري وصلاح خورشيد ونايف المرداس

مبارك الحجرف

خليل الصالح

د.عبدالكريم الكندري وفيصل الكندري ود.حامد العازمي ود.فهد العفاسي والشيخ د.باسل الصباح

د.خليل عبدالله

ماجد المطيري

عبدالله الرومي وعدنان عبدالصمد ويوسف الفضالة

مبارك الحريص

عبدالصمد: 500 توصية على أداء المؤسسات الحكومية

بارك رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبدالصمد موافقة مجلس الأمة اليوم على إقرار 16 ميزانية وحساباتها الختامية.

وأضاف في تصريح صحافي عقب انتهاء جلسة مجلس الأمة انه وبحمد الله وتوفيقه أنجزنا الموافقة على 16 ميزانية وحساباتها الختامية، وبالذات فيما يتعلق بالجهات التي تحتجز أرباحها ولا تحولها إلى خزانة الدولة إلا بعد الموافقة على الحسابات الختامية.

وقال عبدالصمد أن أي جهة حكومية لديها فوائض مالية من الميزانيات التي أقررناها «المستقلة» ستنقل هذه الأموال إلى الخزانة العامة، وذلك لأن هناك الكثير من الجهات الحكومية كانت تمتنع عن تحويل فوائضها المالية إلى الخزانة العامة للدولة، وهذا بحد ذاته إنجاز. وأشار عبدالصمد إلى ان الميزانيات التي أقرت ليست اولى الميزانيات التي أقرت لأنه سبق ان أقررنا ميزانية المشروعات وهي أكثر من 500 مليون دينار، مؤكدا أن هذا الإقرار يسرع في إنجاز المشروعات للدولة سواء لطرق البنية التحتية أو المشروعات التي تم إقرارها قبل الأول من شهر أبريل وإن شاء الله في الجلسة سنقر بقية الميزانيات في الجلسات المقبلة والتي يصل عددها الى 36 ميزانية منها 16 ميزانية تم إقرارها اليوم.

وأوضح عبدالصمد أن هناك الكثير من القضايا تم طرحها في جلسة اليوم والتي يجب على الحكومة ان تعالجها من خلال التوصيات التي أقرتها لجنة الميزانيات والتي وصل عددها لأكثر من 500 توصية. وأكد عبدالصمد ان اجتماعنا مع رئيس الوزراء قبل شهرين تم تشكيل لجنة وزارية مصغرة برئاسة وزير المالية من قبل مجلس الوزراء لمتابعة المعالجات الحكومية للقضايا التي تم بحثها وسبق أن تم طرحها ومن ضمنها البديل الاستراتيجي وحساب العهد ومخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والمناقلات التي تجري داخل الجهات الحكومية. وبين عبدالصمد انه بعد نهاية الدورة سنجتمع كلجنة الميزانيات والمكتب الفني مع اللجنة الوزارية وهذا بحد ذاته خطوة في الاتجاه الصحيح، خاصة ان هناك الكثير من المشاكل بحاجة لمعالجة وإن شاء الله سننجزها من خلال هذه الاجتماعات. وعن البديل الاستراتيجي، كشف عبدالصمد ان هناك الكثير يتخوفون ويتوهمون بأن البديل الاستراتيجي سيلغي مكتسبات للعاملين في الدولة وأوكد للمرة الألف انه لا توجد أي امتيازات ستلغى، مشيرا الى ان الداخلين لسوق العمل سيتم التقليل بين التفاوت بين الرواتب للعاملين في الدولة. وقال عبدالصمد ان البديل سيضع ضوابط حسب الشهادة والخبرة وموقع العمل والعمل الميداني بحيث يكون المحاسب في القطاع النفطي او وزارة الصحة بنفس الراتب ومن يلبس خوذة في وزارة الكهرباء ويعمل في الميدان بنفس راتب من يلبس خوذة في القطاع النفطي، مجددا تأكيده ان البديل سيعطي مزايا لكثيرا من العاملين وسيرفع من رواتبهم المتدنية في الدولة. وأكد عبدالصمد أن إعادة هيكلة الدولة أمر مهم تم طرحه اليوم في الجلسة، وذلك لأن هناك الكثير من الجهات الحكومية من الممكن ان يتم دمجها كونها متشابهة في طبيعة العمل، لافتا الى ان هذا الأمر من ضمن القضايا التي سيتم طرحها مع اللجنة الوزارية المصغرة، خاصة انه للأسف لا يوجد قرار وزاري حاسم ومؤسسي تجاه إلغاء ودمج بعض الهيئات كون هناك وزراء يريدون إلغاء بعض الهيئات وعندما يتغيرون يأتي وزراء آخرون يرفضون ذلك.